

# تحرك عاجل

## محاكمة سجين رأي

مَثَل المدافع البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور، في الجلسة الثانية من محاكمته، في 11 إبريل/نيسان 2018، أمام إحدى المحاكم في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

وفقاً للمعلومات التي وردت لمنظمة العفو الدولية، بدأت محاكمة المدافع البارز عن حقوق الإنسان والمدون أحمد منصور، في مارس/آذار 2018؛ وقد انعقدت الجلسة الثانية من محاكمته في 11 إبريل/نيسان 2018، في إحدى المحاكم بأبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة. ولم تتوفر أي معلومات لمنظمة العفو الدولية بشأن المحكمة التي تنتظر في قضيته، أو التهم التي يواجهها على وجه التحديد، أو ما إن كان يترافع عنه محام أم لا.

وكان أحمد منصور قد اعتُقل بمنزله في إمارة عجمان، بالإمارات العربية المتحدة، في 20 مارس/آذار 2017. وبعد مرور بضعة ساعات من لحظة اعتقاله، أعلن الموقع الإلكتروني الإخباري الرسمي، الذي تديره الدولة، أنه اعتُقل بناءً على أوامر صادرة عن "نيابة جرائم تقنية المعلومات"، وأنه يجري احتجازه ريثما تُجرى المزيد من التحقيقات بشأن ما وُجه إليه من تهمة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي [بما في ذلك تويتر وفيسبوك] لنشر معلومات مغلوبة وأخبار كاذبة تضر بالوحدة الوطنية والوئام الاجتماعي، من أجل إثارة الفتنة الطائفية والكراهية و"الإضرار بسمعة الدولة". وفي 29 مارس/آذار 2017، أفادت السلطات أنه يجري إبقاؤه رهن الاحتجاز بالسجن المركزي (سجن الوثبة) في أبو ظبي، وأن له الحرية في توكيل محام، وأن باستطاعة أسرته زيارته. وعلى الرغم من هذه الادعاءات، فإن مكان احتجاز أحمد منصور، على وجه التحديد، لا يزال غير مؤكد. ووفقاً للمعلومات الواردة لمنظمة العفو الدولية، لم يتَّح له الاستعانة بمحامٍ، ولا

يزال يحتجز رهن الحبس الانفرادي المطول؛ الأمر الذي يرقى إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما لم يتلق، منذ اعتقاله، من أسرته سوى زيارتين تحت المراقبة، في 3 إبريل/نيسان 2017، وفي 17 سبتمبر/أيلول 2017. وقد أُحضر في كل مرة منهما إلى مبنى النيابة العامة بأبو ظبي، حيث يلتقي بأسرته لفترة وجيزة. وفي نهاية فبراير/شباط 2018، كلفت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان الدولية محامين أيرلنديين بالسفر إلى أبو ظبي لمحاولة الوصول إلى أحمد منصور. وأجريا اتصالاً مع وزارة الداخلية، وأحيلوا إلى الشرطة، التي بدورها أشارت عليهما مراجعة سجن الوثبة، حيثما أُعلما بأنه لا يجري احتجازه هناك.

**يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:**

- دعوة السلطات الإماراتية إلى أن تُفرج عن أحمد منصور على الفور دون شرط أو قيد، إذ أنه يعد سجين رأي، لم يُعتقل سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، بما في ذلك من خلال عمله في مجال حقوق الإنسان؛
- حث السلطات على أن تُفصح عن مكان وجوده بصورة مُحددة، وعن المعلومات بشأن تدبير محاكمته، وعلى أن تعمل كذلك على احتجازه بمنشأة رسمية للاحتجاز، وعدم تعرضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة؛ ريثما يُفْرَج عنه؛
- حث السلطات على أن تعمل على السماح له بالاتصال بمحام وبأسرته، على الفور وبصفة منتظمة؛ وأن تعمل كذلك على توفير أي رعاية طبية قد تتطلبها حالته.

**يُرجى إرسال المناشدات قبل 25 مايو/أيار 2018 إلى:**

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء

سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

مكتب رئاسة مجلس الوزراء

ص.ب: 212000 دبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 4 330 4044

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني: <https://uaecabinet.ae/en/contact-the-prime-minister>

تويتر: @HShkMoh

وزير الداخلية

سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان

مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي قرب مسجد الشيخ زايد

ص.ب 398 أبو ظبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 441 5780 / +971 2 402 2762

وتُرسل نسخ إلى:

ولي عهد أبو ظبي

سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ديوان ولي العهد،

شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ص.ب 124 أبو ظبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 668 6622

تويتر: @MohamedBinZayed

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. هذا التحديث الرابع للتحرك العاجل رقم UA 200/15. للمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/8062/2018/ar/>

# تحرك عاجل

## محاكمة سجين رأي

### معلومات إضافية

أحمد منصور رجل متزوج، وأب لأربعة أبناء؛ كما أنه عضو باللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة "هيومان رايتس ووتش"، وكذلك باللجنة الاستشارية لمنظمة "مركز الخليج لحقوق الإنسان". ودأب على توثيق وضع حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة منذ 2006؛ وكان يدافع علانية عن حقوق الإنسان الدولية على مدونته، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي وفي المقابلات التي تجريها معه وسائل الإعلام الدولية.

وكان قد اعتُقل بمنزله، في الساعات الأولى من 20 مارس/آذار 2017؛ حيث اقتحم منزله 12 من أفراد الأمن، في حوالي منتصف الليل، وقاموا بتفتيش المنزل ومصادرة هوائيه وأجهزة إلكترونية أخرى. ولم يكن من الواضح إن كانوا قد أبرزوا مذكرة بالتفتيش أو بالاعتقال أم لا. وبعد تفتيش المنزل، الذي استغرق ثلاث ساعات، اقتادوه في حوالي الساعة الثالثة والرابع فجراً، إلى مكانٍ غير معلوم.

وفي 28 مارس/آذار 2017، دعت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، الإمارات العربية المتحدة إلى أن تُفرج عنه على الفور؛ واصفين اعتقاله بأنه "هجوم مباشر على العمل المشروع الذي يمارسه المدافعون عن حقوق الإنسان في الإمارات". وأعربوا عن بواعث الخوف إزاء أن يكون اعتقاله "عملاً انتقامياً نتيجة التزامه مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والآراء التي عبّر عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك عبر تويتر". انظر أيضاً:

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21449>

[http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21449&LangID=E&\\_sm\\_au\\_=iVV5L7PTt6N6VHk6](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21449&LangID=E&_sm_au_=iVV5L7PTt6N6VHk6)

وفي اليوم التالي، ردت السلطات الإماراتية مباشرةً على بيان المجموعة، مشككةً في المزاعم بأن احتجاز أحمد منصور كان تعسفيًا، وأفادت أنه يجري إبقاؤه رهن الاحتجاز بالسجن المركزي في أبو ظبي. كما أضافت أن "له الحرية في توكيل محام"، وأن "يكامل استطاعة أسرته الوصول له وزيارته في المنشأة العقابية".

وفي فبراير/شباط 2018، كلفت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان الدولية محامين من أيرلندا بالسفر إلى أبو ظبي لمحاولة الوصول إلى أحمد منصور. وقدمت السلطات الإماراتية للمحامين معلومات متضاربة بشأن مكان وجوده. ونفت وزارة الداخلية، التي تُعد الهيئة الرسمية المسؤولة عن السجون والسجناء، أي معرفة بمكان وجوده وأحالت المحامين إلى الشرطة، التي قالت إنها لا تملك أي معلومات عن مكان وجوده. كما زار أيضًا المحاميان سجن الوثبة بأبو ظبي؛ بيد أن سلطات السجن أبلغتهما بأنه غير محتجز هناك. انظر أيضًا: الإمارات العربية المتحدة: بيان مشترك: بعد مرور عام، لا يزال مكان وجود أحمد منصور المدافع عن حقوق الإنسان والحائز على جائزة غير معروف ((منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة: MDE 25/8101/2018)، بتاريخ 20 مارس/آذار 2018،

[\(https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/8101/2018/ar/\)](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/8101/2018/ar/)

وقد واجه أحمد منصور، على نحوٍ متكرر، أعمال ترويع ومضايقات واعتداءات بدنية وتهديدات بالقتل من جانب السلطات الإماراتية أو مؤيديها؛ جراء مباشرة عمله في مجال حقوق الإنسان. فقد وضعت السلطات، منذ عام 2011، على الأقل، تحت المراقبة المادية والإلكترونية. كما اخترق حاسوبه وحسابات بريده الإلكتروني، وأحبط محاولة لاختراق هاتفه الآي فون في 2016، مما دفع شركة "أبل" إلى إصدار تحديثٍ أمني للهاتف الذكي في أغسطس/آب 2016.

وفيما سبق، وقّع أحمد منصور و132 شخصية بارزة أخرى في الإمارات العربية المتحدة، من بينهم محامون وأكاديميون، في 3 مارس/آذار 2011، عريضةً وُجّهت إلى رئيس الإمارات، خليفة بن زايد آل نهيان، داعين فيها إلى الإصلاح السياسي في الإمارات، بما في ذلك عقد انتخابات عامة، وتخويل سلطات تشريعية للمجلس الوطني الاتحادي"، وهو هيئة شبه برلمانية بالإمارات العربية المتحدة. وفي الشهر التالي، اعتقلت السلطات الإماراتية أحمد منصور وأربعة نشطاء آخرين وزجت بهم في السجن تعسفيًا. وفي 27

نوفمبر/تشرين الثاني 2011، في أعقاب محاكمة فادحة الجور، أُدين الخمسة بـ"إهانة رئيس الدولة ونائبه وولي عهد أبو ظبي" في تعليقات نُشرت على منتدى لإجراء المناقشات على شبكة الإنترنت. وحُكم على أحمد منصور بالسجن لمدة ثلاثة أعوام؛ ولكن في اليوم التالي، أُصدر عفو رئاسي عنه والناشطين الأربعة الآخرين.

الاسم: أحمد منصور

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 200/15 رقم الوثيقة: MDE 25/8214/2018 الإمارات العربية المتحدة  
بتاريخ: 13 إبريل/نيسان 2018